

التحديات القانونية والتشريعية لإصدار صكوك إسلامية

ورشة عمل

الصكوك الاسلامية ، تحديات .. تنمية وممارسات دولية – **الأردن**

إعداد وتقديم: محمد سعيد الحمامي

٦ – ٧شعبان ١٤٣١ هـ

المقدمة

تهدف هذه الورقة إلى دراسة الأطر القانونية والتشريعية اللازمة لإصدار صكوك إسلامية في الأردن، تتميز بنزاهة الورقة المالية المطابقة للمعايير الدولية.

لا تهدف هذه الورقة للتعرض لموضوع مطابقة الصك للشريعة الإسلامية السمحاء، باعتباره أمراً مفروغاً منه له علماؤه وخبراؤه.

الواقع الحالي للصكوك الإسلامية في العالم

كي لا نبدأ من الصفر ولكي نستفيد من التجارب العالمية فلا بد من دراسة الواقع الدولي للصكوك الإسلامية وكيفية معالجة الدول المختلفة لتكييف بيئاتها المختلفة مع الطبيعة الخاص للصكوك.

- هناك عدد محدود من التجارب القائمة في هذا المجال (جنوب شرق آسيا، الخليج، باكستان).

- هناك غياب لعدد كبير من الاقتصاديات الاسلامية الكبرى مثل تركيا، مصر، لبنان عن المشاركة في هذا النشاط.

- هناك اهتمام لم يترجم بعد للعديد من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية بالصكوك الإسلامية.

دور الأزمات في تطور موضوع الصكوك في العالم

- نمو الاهتمام بالصكوك كأوراق مالية نزيهة ومحصنة ضد مشاكل المشتقات المالية التي أدت إلى بداية الأزمة المالية العالمية.

- مشاكل أزمة دبي العالمية وسعد والقصيبي.

- مشاكل اختلاف المعايير الشرعية.

حجم الإصدارات
من الصكوك الإسلامية في العالم

٢٠٠٦ – ٢٠٠٩

بمليارات الدولارات امريكية

السنة	حجم الإصدارك
٢٠٠٦	٥٣١
٢٠٠٧	٧٢٩
٢٠٠٨	٣٢٠
٢٠٠٩	٢٤

التعريفات

- ثوابت النظام الاقتصادي الإسلامي.

- الصكوك بحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI / البحرين.

- الصكوك بحسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSA / ماليزيا.

- أوجه الخلاف.

واقع التشريعات المتعلقة بإصدار صكوك إسلامية في الأردن

بالرجوع واقع التشريعات والقوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي عامة والتمويل الإسلامي على وجه الخصوص يلاحظ أن الأردن (وبشهادة الـ EuroMoney) كان أول دولة أدخلت قانون صكوك اسلامية حديث عام ١٩٨١ (قانون سندات المقارضة) وذلك قبل ماليزيا (١٩٨٣).

إلا أن القانون لم يفعل عملياً حتى الآن.

واقع التشريعات المتعلقة بإصدار صكوك إسلامية في الأردن

- القوانين الوضعية الأردنية تستند إلى دستور ينص على أن دين الدولة هو الإسلام. لذلك فلا مانع من إصدار قوانين خاصة لتنظيم نشاط الصكوك (مثلما حصل في حالة البنك الإسلامي و قانون سندات المقارضة).

- لا بد من تنظيم العلاقة بين الأطراف المختلفة للصكوك من خلال نصوص قانونية عامة وعدم الاكتفاء بالشروط الخاصة الواردة بنشرات الاصدار الضخمة التي كانت تحكم لغاية الآن العديد من الصكوك الصادرة في الخليج.

واقع التشريعات المتعلقة بإصدار صكوك إسلامية في الأردن

- تختلف الصكوك عن السندات بأنها تصدر بناءً على رأي هيئة شرعية قد تكون مختلفة حتى ضمن الإصدار الواحد لذلك فلا بد من تقنين هذه العملية حفظاً لحقوق أطراف الصكوك المختلفة (اعتماد معايير مقيسة قدر الإمكان).

- هناك حاجة لتعديل نصوص بعض القوانين التي تتعرض لتعريف الصك على أنه شيك.

مبررات إصدار صكوك إسلامية

- إن المبرر الواقعي لإصدار الصكوك الإسلامية في المملكة في الوقت الحاضر هو لتوظيف الإدخارات والثروات في الدول الإسلامية في مشاريع مدرة للدخل وذات نفع عام.

(قناة البحرين، توليد الطاقة الكهربائية، الطاقة النووية ، المطارات ، سكك الحديد، المياه، ...

كل المصدرين المحتملين للصكوك الممولة لهذه المشاريع هي من القطاع العام، حيث ظهر أنه من الواضح أن قانون الدين العام الحالي قاصر عن تلبية المتطلبات التمويلية لهذه المشاريع.

الخطوات الأولى

- نصح العديد من الخبراء الدوليين في هذا المجال أنه في سبيل تسهيل اصدار الصكوك الاسلامية واكتساب المهارة اللازمة لذلك من قبل المتعاملين في الأوراق المالية الأردنية فقد يكون من المحبذ أن تكون الاصدارات الأولى هي اصدارات حكومية لأنها تمثل اقل المخاطر في المملكة.

- كما نصح الخبراء بأن تكون الإصدارات في البداية محلية لإكتساب الخبرات لكل المتعاملين قبل التوجه للأسواق العالمية.

قانون جديد للصكوك

لذلك فلا بد من اجل اصدار صكوك محلية من ايجاد قانون متكامل للصكوك يعالج المواضيع التالية:

- معالجة النصوص المتعارضة في القوانين الآخرى مثل الشركات، البنك المركزي ، البنوك.
- تعريفات واضحة لكافة المتعاملين بالصكوك.
- تحديد الجهات التي يسمح لها بإصدار صكوك.
- تنظيم عمل الشركة ذات الغرض الخاص وتعيين الجهة الرقابية التابعة لها (هيئة الأوراق المالية).
- تحديد أنواع الصكوك مثل الإجارة، ملكية المنافع ، السلم، الاستصناع، الخ...

قانون جديد للصكوك

- تحديد خصائص الصكوك – كونها تمثل ملكية وليست ديناً.
- تحديد شروط اصدار الصكوك.
- تحديد المعلومات الواجب توفرها في نشرة الإصدار، كيفية التغطية ودور متعهد التغطية.
- سجلات الصكوك ودور مركز إيداع الأوراق المالية.
- تحديد استخدامات الصكوك.
- تقارير الافصاح ودوريتها ومسؤولية الوسيط والحافظ الأمين.
- تكوين هيئة حملة الصكوك ومهامها ودورية اجتماعاتها وأعمالها.
- أحكام عامة مثل دور الهيئة الرقابية والشرعية، ومراقب الحسابات والحافظ الأمين وجهات التصنيف الإئتماني وأعضاء الشركة ات الغرض الخاص من كافة أنواع الرسوم والضرائب.

قانون جديد للصكوك

- تحديد اجراءات فض الخلافات بين اطراف الصكوك.
- الإجراءات التي تقوم بها الجهة الرقابية لمعالجة اية مخالفات يقوم بها المصدر لتعهداته بموجب نشرة الإصدار.
- أيلولة المشروع الممول في حالة التخلف أو التعثر عن تسديد الأقساط.

الاجراءات التالية

- وضع مشروع قانون يعالج المسائل المذكورة اعلاه.

- اجتذاب الآراء حوله من خلال وضعه على شبكة الإنترنت.

- عقد ورشة عمل لمناقشة وإصدار التشريع بصفته النهائية.

- اعتماد الأنظمة.

- تدريب الأجهزة البشرية على إدارة إصدار وتداول وتسوية وتقاص الصكوك.

للاستفسار يرجى عدم التردد في الاتصال بنا على العنوان التالي :

ص.ب : 212465

الاردن – عمان

هاتف : 5672788 6 962 +

فاكس : 5672590 6 962 +

البريد الالكتروني : info@sdc.com.jo